

المتباينين **جزء** أي حظ **السهم** الواحد من اصل المسألة او مبلغها بالعلول ان
 عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الرهايم رحمه الله تعالى
 ان اذا قسم المصحح على الاصل تاما او عابلا خرج هو لان الحاصل من ضرب
 اذا قسم على احد المصروفين يخرج المصروف الاخر والمطلوب بالقسمة هو نصيب
 الواحد من المتقوس عليه من جملة المتسوم والواحد من المتسوم عليه وهو
 او المتقوس اليه بالعلول يسع شهما والخط يسع جزا فلذلك قيل جز السهم اي حظ
 الواحد من الاصل او المصنف اليه **فاعلم** اي جز السهم المذكور **واجز** **رديت**
ان تضل عنه وفي بعض النسخ ان تزيه عنه **واضرب** اي جز السهم المذكور
في الاصل ان لم يعلم وجعله ان عالت وفي قوله **الذي تاصلا** تاكيد للاصل
واحص اي الضبط **ما انتم وما تحصل** بالضرب فهو ما نصع منه المسائل
واقسمه اي ما تحصل وهو ما تحت منه المسألة بين الوصية ووجه من الاوصية
 التي ذكرها الرضويون وذكرت بعضها في شرح الشريفة منها ان تضرب حصص
 كل فريق من اصل المسألة في جز السهم فان كان الفريق شخصا واحدا اخذت
 وان كان جماعة فاقسم على عددهم يخرج ما لكل وامرث ما نصع منه المسألة **فانقسم**
فانقسم اذا قسم لانك قد صححت المسألة بالواحد السابق وهو قولك **عجز**
بقره المصحح قال القزويني رحمه الله اليعني الذي لا يدرك على الكلام اصله
 او الذي لا ينفص ولا يبين كلامه او الذي في المسألة مجمل وان افصح
 بالعبارة **والفصح** البليغ قال القزويني ايضا فضع بالضم فصاحة صار فصيحيا اي
 بليغا انتهى واذا فهمت ما ذكرنا فاعلم ان الانكسار على تعيين فيه اثني عشر صوتا
 وذلك لان كل فريق منهما اما ان يباين سهامه واما ان توافق
 فريقا سهامه وتباين فريقا سهامه فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمستفاد في ذلك
 الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما بالنسب الا انهم فلا يتخلو عن احد منهما واول
 في ثلاثة بائنه عشر وان نظرت باعتبار العلول وعده كانت الصور اربعة **عشر**
 وان نظرت باعتبار الاصول من اذات الصور فاعلم ان الانكسار على فريقين لا يتالي
 في اصل اثنين ويتالي فيما عداه من الاصول اذا نفرس ذلك فلو ان الانكسار على
 فريقين بائنه عشر مثلا فثلاثة احوال اولها ان يباين احوالها وجزءها
 ثلاثة احوال في الباينة وتصح من تسعة وفي سبعة وثلاثين وثلاثة احوال اولها

وجزء سهرها ثمانية المداخلة في المباينة وتصح من اثنين وثلاثين وفي اربع
 جرات وستة احوال اصلها ستة وجزء سهرها اثني عشر للموافقة في المباينة
 وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع جرات وخمسة عشر اصلها ثمانية
 وجزء سهرها عشرون المباينة وتصح من مائة وستين وتصح صحت وكذا
 في كل مسألة مما يتباين اي بين كل فريق وسهامه وبين الفريقين بعضها بعضا وفي
 اصلها احوال ثمانية وثلاثون وثلاثة احوال اصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهرها
 اثنا عشر للمباينة في الموافقة وتصح من اربع جرات ولو كانت الاحوال للموافقة
 ثمانية ايضا كانت مثلا للمداخلة في الموافقة وكان جز سهرها اربع جرات وتصح من
 ثمانية وعشرين ولو كانت المشتقات اربع جرات وسهرها اربع جرات وتصح من اربعة
 الايام كانت مثلا للموافقة في الموافقة وكان جز سهرها اثنى عشر وتصح من اربعة
 وثلاثين وفي سبعة واربع احوال اصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهرها اربعة
 وجزء سهرها ستة للمباينة في الموافقة وتصح من اربعة وثلاثين وفي اربعة واربع
 جرات وعشرين اصلها اثني عشر ولا عول فيها وجزء سهرها اثنا عشر لان نصيب الجران
 وهو اثنان واثني عشر ونصف والنصف الا ربع اثنان ونصيب العيين
 وهو سبعون مائة احوال واثنا عشر واثنا عشر لان في كل فريقين منها مائة
 جز السهم كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين فهذا مثال للمباينة في موافقة
 احد الصنفين سهامه ومباينة الاخر سهامه وفي اربع جرات واثنين وثلاثين
 وستا واولان اصلها اربعة وعشرين وتقول السبعة وجزء سهرها
 اربعة المداخلة في مباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه
 وتصح من مائة وثلاثين وتوجد عين بين الاثنان واحده منها به وستة احوال
 اشقا اولان اصلها ثمانية عشر وجزء سهرها ستة للمباينة في مباينة احد الصنفين
 نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من مائة وثلاثين وفي اربع جرات واثنى
 عشر احوال مستقيما اولان اصلها ستة وثلاثون وجزء سهرها اثني عشر
 للموافقة في مباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من
 اربع مائة واثنين وثلاثين وقد استوفيت الاقسام الاثني عشر بالاهتملة في
 جميع اصول المسائل بول وغير بول ما عدا اصل اثنين قال المؤلف رحمه
 الله **فقد** الاحكام التي ذكرتها من **الحساب** في تاصيل المسائل وتصححها